قراءات

رسالة مواطن عراقي

بردیصان کورکیس

ورد لجريدة بهرا تعقيب على مقالة السيد علي الصالحي المنشورة في العدد 469 كانون الثاني 2009.

ان تأتي الصحوة على حضارتنا السومرية الاكدية ورمزنا الذي يتمثل في اور ابينا ابراهيم.. متأخرة خير من ان لا تأتي.

فبالتأكيد هذا الاعتزاز بالرمز الديني وهو الذي يجعل من ابراهيم ابينا جميعا تقليدا نقدسه ونجله ومبعث فخر لنا جميعا حيث ذكرته جميع كتبنا المقدسة باجلال بحيث يجعلنا نحترم المكان الذي ولد فيه والارض التي سار عليها الى ان اوصله الرب الى حيث شاء.

فمن خلال رسالة الاخ العزيز الكلداني السرياني الاشوري علي الصالحي تعبر عن عمق واصالة انتمائه وان نهجه الذي خطه لنفسه ندعوه لان يكون نهجا للذين حوله ايضا القاطنين على تراب دمعت عيون ابينا ابراهيم عليه والدعوة الى العودة الى الكتب المقدسة والتاريخ ويستكشفون جوهر انبعاث ابينا من هذه الارض وفيما اذا كانت المنطقة جنة آدم /جنة الله على الارض/ فلماذا لا يصار الى استغلال المنطقة من مدينة اور الى بابل الى نينوى الى اي جزء على خارطة هذا الوطن؟ فلا توجد محافظة لا يوجد فيها اثر اجدادنا ما قبل الميلاد فهنا تبرز الدعوة الى جعل هذه المناطق اثرا سياحيا دينيا واسقاط ما ذكر في كتبنا المقدسة على ارض الواقع فتبقى المنطقة اكبر معلم سياحي يستقطب العالم اجمع عندما نستطيع العناية بها وبهذا تكون اكبر مورد لا ينضب يعتاش عليه سكان جميع المناطق وتوجيه الاعلام الى طبع وتصوير افلام فيديو ونشرها للعالم بهذا نكون قد اعدنا لاجدادنا مجدهم التليد وتكون انشودة موطني تليق بهذا الماضي الذي يريد الغريب سرقته وطمره الى حيث ينتهي الى النسيان اما بقية مشاعر الاخ فانها جميعا هي مبعث فخر لك ولنا واننا استبشرنا بظهور اناس اصلاء يحاولون اعادة الحق الى مكانه ومكانته بحيث نسعى جميعا للاعتزاز بهذه الحضارة ونعيد شرحها وتعليمها لاولادنا كي تترسخ في عقولهم لا ان يروها غريبة عليهم عندما يسمعون اسماء ملوك واناس هذه الشعوب يسخرون منها وقسم يستهجنها وكأنها آتية عليهم من اقاصي الارض.

بجهود الجميع يجب المحافظة على كنوز هذه الحضارة من اللصوص والمشعوذين لان الله ارادها ان تكون على هذه الارض فلماذا لا نقوم بتعلمها وتعليمها لانها عطية الله لنا والذي يأتي من الله علينا تقبله لانه شرف لنا ان تكون حضارتنا بكل مسمياتها لذا نطالب الدولة ووزارات السياحة والثقافة والتعليم والتعليم العالي والمالية ادخال الحضارة في المناهج الدراسية من الابتدائية الى الجامعة ووزارة الثقافة اقامت مهرجانات وندوات لمختصين لشرح اسرار هذه الحضارة وابعاد نشرها للملأ والعالم والسياحة عليها تحويلها كل المواقع الى معالم سياحة تدر اموالا تغنينا عن البترول الذي جاء لنا بكل هذا البلاء والمالية عليها تخصيص امكانات مالية لجميع الوزارات التي تهتم بهذه الحضارة الرافدينية العريقة.

العلاقة بين الديمقراطية والمركزية في العمل السياسي

بقلم: خوشابا سولاقا

ان مفهوم المركزية والديمقراطية مفهومان سياسيان وفلسفيان يعتمدان في العمل السياسي المنظم على مستوى التنظيمات والاحزاب السياسية او على مستوى ادارة شؤون الدولة وذلك من خلال اعتماد آليات تجعل عملها مترابط مع بعضه ومتداخلا احيانا ومتقاطعا احيانا اخرى حسب متطلبات تحقيق الاهداف المرسومة استراتيجيا او مرحليا، ولكن في كل الاحوال والظروف ان احداهما امتداد وتكامل للاخر ولا تلغي بعضهما البعض في اي حال من الاحوال بشكل مطلق. فالمركزية بشكل عام تعني تمركز أو حصر الصلاحيات والسلطة او سلطة القرار ضمن حلقة ضيقة من القيادات وقد تحصر احيانا بشخص واحد، وهذا اسوأ ما في السلطة والادارة المركزية لانها تنتهي بالديكتاتورية التي تنتهي فيها او تلغي الديمقراطية عمليا ولا يبقى لها اي مظهر في الحياة من حيث الممارسة في سياقات العمل المعتمدة. اما الديمقراطية فتعني الانفتاح على اوسع قاعدة ممكنة من الافراد ذوي العلاقة والمشتركين في بلورة وصنع القرار الاستراتيجي الذي يحدد اطار واهداف وآليات العمل عبر حوار ومناقشات للاراء المتعددة والمختلفة في مضامينها من اجل الوصول في النهاية الى الرأي المشترك الجامع.

في ظل هذه الممارسة التي تكاد ان تكون فيها المركزية في القرار قد وصلت الى مستواها الادنى، ويكاد ان يكون فعلها قد تلاشى وذاب في وحدة الرأي الجامع.. فالمركزية والديمقراطية تتعايشان معا في الحياة العملية الحزبية والادارية في حالة المد والجزر وفقا لمستوى نضج الوعي الثقافي والقانوني والسياسي للافراد المتواجدين والعاملين في الساحة المعنية. فعندما يكون مستوى الوعي للافراد عاليا تكون هناك استجابة لروح متطلبات تطبيق القانون في الحياة عالية المستوى كما ونوعا، عندها يكون هناك مد كبير لصالح الديمقراطية ويكون هناك بالمقابل جزر كبير في فعل المركزية، وعندما يكون مستوى الوعي للافراد متدنيا يكون مستوى الاستجابة لروح تطبيق القانون في الحياة متدنيا كما ونوعا، عندها يحصل جزر كبير في ساحة فعل الديمقراطية على حساب مد كبير في ساحة فعل المركزية الصارمة من اجل ضبط الاوضاع وابقائها في اطارها المحدد والمقبول على الاقل بحده الادنى. وهكذا يبقى فعل قانون عمل هذين المفهومين في الحياة السياسية الحزبية او في حياة ادارة شؤون الدولة مرتبطا ارتباطا عضويا بمستوى نضج الوعي الجمعي للافراد العاملين في الساحة المعنية بالعمل في حالة المد والجزر وفقا لذلك. فهناك حالات وسطية بين المد الكامل والجزر الكامل لهذين المفهومين حيث يكون هناك مد محدد في مجالات معينة للحالة الديمقراطية وجزر محدد في ذات الوقت في الحالة المركزية وحالات اخرى على العكس من ذلك، وهناك حالات يحصل فيها توازيا او توازنا بين الحالتين.. فالسياسي الناجح والبارع ورجل الدولة الناجح والبارع هو الذي يتمكن من تشخيص دور وقوة الظروف الذاتية والموضوعية وحجم الامكانات المتاحة وتحديد الزمان والمكان المناسبان وتحديد اتجاه القوى الفاعلة في الاحداث وبالتالي يتمكن من تحديد ورسم الحدود الفاصلة وبالخطوط الحمراء بين المد والجزر لفعل كل من الديمقراطية والمركزية على خارطة ساحة العمل لغرض التمكن من التحكم العقلاني بتوجيه دفة تسيير العملية السياسية او الادارية بشكل سليم وفق متطلبات تنفيذ القرار الاستراتيجي وتحقيق الاهداف المرسومة سواء كانت على مستوى التنظيم السياسي او على مستوى ادارة الدولة الحديثة. هكذا نرى ان متطلبات تطبيق الديمقراطية الحرة والايجابية او تطبيق المركزية الايجابية ايضا في ساحة العمل تتغير وفق تغير متطلبات الحياة في الساحة ويتبعها ايضا تغير في آليات العمل وسياقاته المعتمدة لاجل ابقاء عملية الاصلاح والتطوير في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها في المجتمع في مسارها الصحيح والمحدد سلفا في القرار الاستراتيجي، وبعكسه سوف يصيب العمل برمته بالفشل المحتم. عليه فان تغليب الديمقراطية على المركزية بشكل مطلق يؤدي الى اشاعة الحرية الفردية المفرطة والمنفلتة التي في ظلها يكون المناخ مهيئا وخصبا لظهور الجريمة الاجتماعية بكل اشكالها بما فيها الجريمة المنظمة من خلال عصابات المافية وهذا يشكل خطرا يهدد امن المجتمع واستقراره وخصوصا في المجتمعات ذات المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي الجمعي المتدني او المتوسط. وعليه يكون لوجود مركزية بمستوى معين ضرورة اجتماعية حتمية للمحافظة على التوازن الامني والسلم الاهلي الاجتماعي في المجتمع، ففي مثل هذه الحالة وفي ظل هكذا ظروف يكون تعايش الديمقراطية والمركزية على ساحة واحدة امرا محتما وضروريا يفرضه واقع الحال للحياة.. اما في حالة تغليب المركزية الصارمة تحت طائلة اي ظروف سياسية واجتماعية كانت، فان ذلك يؤدي الى تمركز السلطة في يد فئة قليلة في قيادة التنظيم السياسي المعين على مستوى الحزب او في قيادة الدولة ان كان ذلك على مستوى الدولة، وبالتالي يشكل ذلك تمهيدا لتشكيل سلطة وادارة ديكتاتورية الفرد الواحد سواء كان ذلك على مستوى رئيس او الامين العام للتنظيم السياسي، او على مستوى رئيس الدولة، وظهور الديكتاتورية يعني اطلاق رصاصة الرحمة على الديمقراطية وبالتالي القضاء على حرية الفرد وكبت الرأي الحر واقامة مجتمع الرعب والخوف والارهاب والفقر والعوز والجريمة واثراء الاقلية القليلة من القيادة على حساب افقار الاغلبية الساحقة من الشعب، مستغلة سلطتها في ادارة الدولة لنهب وسرقة المال العام في ظل غياب المؤسسات الدستورية الممثلة للشعب التي تلاحق وتحاسب الحكومة في ادارة الدولة على كل خروقاتها وتجاوزاتها للقانون وحقوق الشعب، ونفس الامور تحصل داخل التنظيمات والاحزاب السياسية ذوات الفكر والتوجهات الشمولية كما كان الحال مع حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق سابقا وغيره من الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في المعسكر الاشتراكي حيث كانت عبادة الفرد في قياداتها سائدة بقوة وبالمقابل كانت الديمقراطية الحرة غائبة كليا عن حياة تلك الاحزاب.

وخلاصة القول ان الديمقراطية المطلقة والمركزية الصارمة مرفوضتان لانهما تخلقان مجتمعات لا يتواجد فيها الامن والامان والسلم الاهلي والحرية الفردية الايجابية وبالتالي الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والعيش الرغيد. ان المطلوب والمقبول اجتماعيا وانسانيا هو ان تتعايش الديمقراطية والمركزية معا بشكل متوازن بينهما مد وجزر حسب متطلبات تأمين الحرية الفردية الايجابية للانسان وغياب الجريمة بكل اشكالها وحماية حقوق الانسان وتأمين الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمجتمع بكل مكوناته وطبقاته وشرائحه وتلاوينه المختلفة وان تكون السلطة كل السلطة والسيادة للقانون بمؤسساته الدستورية وحده دون سواه.

ان الافراط في الديمقراطية على حساب المركزية تطرف لا يخدم المجتمع والانسان، حيث يصبح الانسان في ظلها كائنا عبثيا لا يقيم للاخلاق والسلوكيات الانسانية اية قيمة حضارية تمدنية، حيث يصبح القتل والجريمة اعمالا مباحة وسمات للمجتمع التي تسود فيها هكذا شكل من الديمقراطية العبثية والسلبية في نتائجها النهائية للمجتمع الانساني، حيث يكون مجتمع تحكمه شريعة الغابة، اي مجتمع كما يقول المثل الشعبي المتداول "حارة كلمن إيدو الو".

والافراط في المركزية على حساب الديمقراطية من حيث استخدام السلطة ايضا تطرف في منح الثقة والسلطة والصلاحيات امر لا يخدم هو الاخر المجتمع والانسان، لان ذلك يؤدي الى ظهور الديكتاتورية وقيام سلطة استبدادية التي يتحول في ظلها الانسان الحر الى عبد مطيع مسلوب الارادة وفاقد لانسانيته، والحياة الحرة الكريمة تتحول الى حياة العبودية يضطر فيها الانسان الى المتاجرة بانسانيته التي تعتبر اغلى قيمة في الوجود واثمن رأس مال على الاطلاق.. وانما المطلوب والمقبول كما قلنا هو المجتمع المتوازن الذي فيه تتعايش الديمقراطية الحرة والمركزية المعتدلة وفق آلية التوازن الاجتماعي تعطي ما هو ايجابي ومفيد للمجتمع والانسان معا.

الدكتور المطران لويس ساكو... مثالاً

ادورد ميرزا

بداية فاني لا اشكك بمصداقية احد ابدا، فالوطنية مترسخة وامانة في اعناق العراقيين جميعا، ولكل واحد منا له الحق في ان يدلي بدلوه ويبدي توجيهاته وكل حسب طريقته، واثني على كل من يسعى ويعمل لصالح مستقبل العراق وشعبه، كما اني لن اكون قاسيا كمن قال وهو محق... "ياتي البعض منا لتاجيج الكراهية ضد رجال ديننا ورموزنا الدينية واعطاء وفسح المجال للاخرين من المتخلفين والقاتلين ليلعبوا دورهم في تحويل المقالات التهجمية الى افعال عدوانية ضد رموزنا الدينية"... ولكني اقول بان المساس برموزنا الدينية ليست من شيم ادبائنا وكتابنا، لا بل هي ثقافة دخيلة على ثقافة شعبنا، شبيهة بالثقافات الأخرى التي احتلت العراق.

فالمطران الدكتور لويس ساكو هو ذلك المسيحي العراقي الوحيد الذي حصل على جائزة الدفاع عن المؤمنين للسلام والتي تمنحها منظمة الايمان والعقل العالمية عام 2008 لجهوده الخيرة في الحوار ومد الجسور بين جميع المكونات الدينية والقومية في مدينة كركوك، وهي الجائزة التي لم يحصل عليها الكثيرون من زملائه في العراق، وبهذا الوصف يكون لزاما على الجميع ان يرتقوا بمفهومية ومعنى منحه جائزة الدفاع عن المؤمنين.

فالمطران الجليل وهو احد القادة البارزين في الكنيسة الكلدانية الموقرة اجتهد برأيه الذي اعتقده بانه رأي صائب وناجح لحماية شعبه من المخاطر كافة ومنها مخاطر الحكم الذاتي، خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار شكل السلطات الحاكمة في العراق اليوم، ان العراق في المرحلة الحالية بحاجة الى تعزيز الديمقراطية فيه قبل الولوج في متاهات الفدرالية والحكم الذاتي.

ان ما كتب مؤخرا من كلام انتقد فيه تصريح الدكتور المطران لويس ساكو، اعتقد انه لا يليق بمنزلة وهيبة الدكتور المطران لويس ساكو ، ولا يمكن ان نقبل بتبرير ذلك استنادا لتصريحه الذي يشير فيه الى المخاطر التي قد تواجه ابناء جلدته في العراق جراء مطالبات البعض من الشخصيات والاحزاب القومية المسيحية للحصول على الحكم الذاتي، كما اعتقد ايضا اننا وكشعب اصيل وفي هذه المرحلة بحاجة الى الوحدة التي تعزز تماسك مكونات شعبنا لاثبات وطنيتنا واخلاصنا للعراق، ويبدو ان البعض من كتابنا يجهلون الموقع المتميز الذي يحتله المطران في مسيرته الدينية والشعبية، فهو من قادة الكنيسة الكلدانية المتواجدين في العراق وتحديدا في مدينة كركوك حيث يحظى باحترام جميع المكونات العراقية، وما قيل عنه فانه لا يعبر عن حرص او دعم لقضية المسيحيين في العراق انما يعبر عن نفس مصلحي ضيق لا يمكن ان اضعه الى جانب الوطنيين المخلصين، ان تصريح الدكتور ساكو بحاجة الى قراءة نقدية وستراتيجية وليس الى قراءة سطحية عاطفية!

ان تصريح المطران الجليل لوكالة "أصوات العراق" في بروكسل بقوله "أن المطالبات بأقامة منطقة حكم ذاتي للمسيحيين في سهل نينوى.." هو وهم وفخ بحاجة كما قلت الى قراءة نقدية وليس الى قراءة سطحية، كما ان ذلك التصريح لايعطي المبرر لقيام بعض الكتاب بتوجيه النقد اللاذع الى شخصه مباشرة او بشكل مبطن، فتارة وصفوه بان له علاقات مع جهات حزبية معارضة لمشروع الحكم الذاتي وتارة بانه لا يقف مع تطلعات المسيحيين في العراق، ولكي نحترم الحقيقة والموضوعية نقول لكل المتابعين، ان الدكتور المطران لويس ساكو لا هذا ولا ذاك.. انه رجل دين مسيحي يحظى بالاحترام من قبل كل المستويات العراقية والدولية، وانه استند في تصريحه الى الأجواء الرحبة في العراق والتي تحظى باهتمام ورعاية المسؤولين، لان مناخ اليوم غير مناخ البارحة، ووضوح الرؤيا بات متاحا للجميع ، وان زمن النظام الدكتاتوري وقمع حرية ابداء الرأي قد ولى الى غير رجعة، ولا يفوتني في الموضوع نفسه ما صرح به من قبل سيادة المطران الجليل شليمون وردوني حيث قال "بان المسيحيين في العراق هم اقدم سكان هذه الارض من شمالها الى جنوبها وانهم اي المسيحيون يرفضون العيش داخل قفص الحكم الذاتي.. وانما يريدون التواصل مع الحكومة المركزية من خلال الادارة الذاتية للمناطق التي تشكل الاغلبية المسيحية فيها وللحقيقة نقول بان ما تعرض له العراق وشعبه بعد 2003 من تدمير وقتل وتهجير لا يتصوره العقل البشري حيث طال العنف كل العراقيين دون استثناء، وان المطران ساكو واهله وشعبه لم يسلموا منه، كما لم يسلم منه ايضا اهل هؤلاء الكتاب، ولذلك يجب ان نعي بان هناك من يتربص بالعراق وشعبه تقسيما وتهجيرا، فبعد ان ارهبنا نظام صدام جاءنا ارهاب خارجي اكثر قسوة، ومن هذا المنطلق يكون لزاما على المطران والكتاب ومعهم الوطنيون المخلصون الوقوف ضد كل ما من شأنه الاضرار بحياة ومستقبل مسيحيي العراق، وكما قلت باني لا اشكك بمصداقية احد من العراقيين فلكل واحد منهم الحق في ان يدلو بدلوه ويبدي توجيهاته وحسب طريقته، فالكل يسعى ويعمل لصالح مستقبل امته وشعبه، وان اي اذى معنوي قد يصيب اي من رموزنا الدينية أيا كان نتيجة تعبيرهم عن رأي معين او اجتهاد ما فان ذلك لن يقبل منا اطلاقا، وسنقف ضده لأنه وان كنا نجهل اضراره اليوم، الا انه يؤشر لنا بان مثل هكذا امر ستكون البداية لالغاء وجودنا كشعب تأريخي في المجتمع.

ان رموزنا الدينية مدعاة لفخرنا حيث يبذلون كل الجهود في سبيل الحفاظ على موروثنا التأريخي والحضاري، انهم ذخر الأمة، واحد اعمدة شعبنا الثقافية.

وكما قلناها مرارا وكررها سيادة المطران الجليل الدكتور لويس ساكو بان تحقيق الامان والانتعاش والديمقراطية الحقيقية وضمان حقوق المواطنة في العراق، لن تتحقق الا باعادة النظر بالدستور واجراء التعديلات اللازمة على جميع بنوده التي تشير الى التقسيم او التغليب الديني اوالقومي اوالفئوي، حيث ان الدستور الذي يحتضن كل العراقيين ويحقق المصالحة والمساواة والعدالة للجميع، هو الذي سيحل كل المعضلات، فالعرب والاكراد والتركمان والكلدان الاشوريين السريان والارمن واليزيدية والصابئة والشبك كلهم عراقيون مخلصون وطنيون، فالحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية امانة في اعناقهم جميعا، والدكتور المطران لويس ساكو... خير مثال على ذلك.

البرلمان وفصله التشريعي الجديد

حميد الموسوي

بعد عطلة فصلية دامت اكثر من اربعين يوما عاد البرلمانيون العراقيون لاستئناف جلساتهم في فصل تشريعي جديد، وقد حفلت الفصول السابقة بالنقاشات المتواصلة والاختلافات التي حالت دون اقرار المزيد من القرارات العالقة وتغيير الكثير من القرارات القديمة وعطلت لأكثر من اربعة اشهر مسألة انتخاب رئيس للمجلس بعد استقالة رئيسه السابق محمود المشهداني. تفاءلنا خيرا بتوصل الاخوة اعضاء المجلس الى انتخاب رئيس جديد حيث نال السيد أياد السامرائي "153" مائة وثلاثة وخمسين صوتا في الاقتراع السري الذي اجري في الجلسة الثانية وبذلك تحل معضلة كبيرة رافقت جلسات البرلمان لاربعة اشهر خلت من عمره وعمر العراقيين الذين يزيدهم تأخير اقرار المشاريع الحيوية هما وغما ويأسا.

كان المفروض بالاخوة البرلمانيين ان يدركوا قبل غيرهم بان البرلمان يمثل المؤسسة الدستورية الاخطر في عراق ما بعد التغيير. وان العراقيين وضعوا مستقبل العراق وبنائه امانة بيد اعضاء هذه المؤسسة حين توجهوا لانتخابهم في فترة تعد من اصعب واحلك الفترات في تاريخ العالم وانهم داسوا على المفخخات وعبروا حقول الالغام لتنهض هذه المؤسسة الفتية وتعيد للعراق وابنائه ماضيعته وبددته السلطات الشمولية السابقة، لكنهم – ومع شديد الحزن والاسف– فوجؤوا ببرلمان لم يكتمل نصابه في جلسات على مدار السنة، فوجنووا بغياب وسفر متواصل لبرلمانيين على مدار السنة حتى ان رواتبهم وامتيازاتهم تصلهم الى مقرات اقامتهم في عواصم الجوار فوجؤوا بامتيازات يحصلون عليها بين فترة واخرى لم يتمتع بها رؤساء دول كبرى فضلا عن وزراء وبرلمانيي دول الجوار. ومع ذلك ظلوا يأملون خيرا من برلمانييهم متعللين بعسى ولعلما في كل فصل تشريعي.

يقولون ان الفصل التشريعي الحالي هو فصل تأسيسي يطمح لاتخاذ عدة قرارات هامة لجعلها مرتكزا للعملية الانتخابية المقبلة والتي ستنتجب برلمانا جديدا يسهم في اخراج العملية السياسية من ازماتها التي أزمنت واستعصى حلها وامتد لست سنوات مضت.

لقد تحجج الكثيرون بعامل الوقت وقصر المدة، وتذرع آخرون بضعف الادوات وسوء النوايا، وتعذر غيرهم بالوضع الامني وتراكم الاسبقيات واختراق البرلمان. اما وقد تجاوزت العملية السياسية مرحلة الخطر، وعبرت نفق الصراعات الطائفية المظلم، واكتشفت اعداء هذا الشعب من داخل العراق وخارجه وسقطت اقنعة الوجوه الزائفة وبان الصبح للعميان، واطل العراق الجديد على عامه السابع فلم يبق امام المسؤولين والقادة وفي مقدمتهم البرلمانيين الا بذل المزيد من الجهد والسهر لمتابعة العمل الجاد واثبات مصداقيتهم امام جماهيرهم وذلك بانجاز ما مطلوب منهم بالتعاون مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

لقد تابع العراقيون ومعهم العالم الجلسات البرلمانية على مدار السنين الثلاث الماضية وسجلوا حالات التباطؤ والتلكؤ والعرقلة المقصودة وغير المقصودة لمناقشة واقرار المشاريع الضرورية والحساسة وتأجيل وتعليق الكثير منها، وهم ليسوا على استعداد لتكرار ذلك الاسلوب في الفصل التشريعي الجديد. ولن يتساهلوا او يتسامحوا مع من يتلاعب بمقدراتهم او يتخذ منهم وسيلة لتنفيذ مشاريعه تحت شعارات ومسميات بانت مقاصدها، خاصة وقد زالت جميع الحجج والاعذار.

والذين يأملون الفوز في مقاعد البرلمان للدورة البرلمانية القادمة، او الذين يقولون يكفينا ما حصلنا عليه وادخرناه خلال السنين الاربع ولا حاجة لنا بدورة جديدة!. للطرفين نقول:

"فأما الزبدُ فيذهب جفاءا وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض".

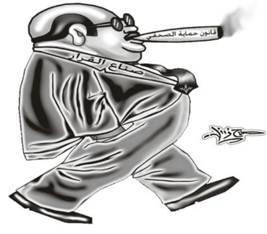صلاح زينل